خلال اجتماعه مع بوش الاثنين المقبل

اولمرت سيعلن من واشنطن استئناف مفاوضات السلام مع سورية

■ رئيس الوزراء ايهود اولمرت يجتمع يوم الاثنين المقبل مع رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في البيت الابيض في واشنطن. وسيكون اللقاء بينهما عبارة عن فرصة جيدة بالنسبة لاولمرت ليعلن من هناك أنه سيطلب من الرئيس السوري بشار الأسد أن يبدأ في مفاوضات السلام مع اسرائيل.

منذ وقف اطلاق النار في لبنان قبل نحو ثلاثة اشهر، يعود الرئيس الأسد ويكرر الاعلان عن رغبته في استئناف محادثات السلام مع اسرائيل، وذلك بهدف استعادة سورية لهضبة الجولان. وقد تزامنت مع دعوته تهديدات صدرت من دمشق بأن الجولان سيُحرر بالقوة اذا لم يتم التوصل الى تسوية.

لقد سبق لاولمرت أن رفض كل دعوات الرئيس السوري، ووضع أمام ذلك بعض التبريرات: ان هضبة الجولان لا بد أن تبقى في أيدي اسرائيل، وأنه لا يصدق بأن سورية ستقوم بطرد قيادات الارهاب الفلسطينية من اراضيها، وتتوقف عن تسليح حزب الله، حتى وان تسلمت الجولان. ان محادثات مع سورية ستثير ضغطا دوليا على اسرائيل لتوافق ايضا على الحديث مع حماس، واذا ما فشلت المحادثات، وهذا ما يمكن الاعتقاد به، فان أخطار الحرب ستزداد فقط.

ان اولمرت ليس وحيدا في موقفه: الاستطلاع الذي أجرته صحيفة (هآرتس) والذي نشر يوم الجمعة الماضي أظهر أنه توجد فقط أقلية ضئيلة في الجمهور(16 في المئة) تؤيد اجراء محادثات مع سورية. وايضا الادارة الامريكية، التي أظهرت في الماضي اهتماما كبيرا بتسوية سورية اسرائيلية، تقاطع الآن الرئيس الأسد. مقابل جميع هذه

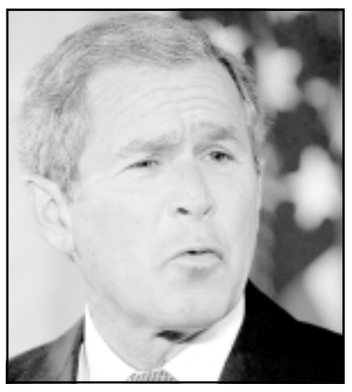
جورج بوش

ايهود اولمرت

بشار الاسد

التفسيرات توجد نظرية واستنتاج الجيش الاسرائيلي بهذا الصدد، انه في صيف 2007 ستشن سورية حربا على اسرائيل.

وفي حالة كهذه، فان الواجب الأعلى للقيادة السياسية الاسرائيلية هي البحث عن الامكانيات السياسية الممكنة لمنع وقوع حرب، والتي لن تربح منها اسرائيل أي شيء. إن الحرب ستوقع الكثير من الضحايا والدمار الذي لا حاجة به لكلا الطرفين. وفي سورية ستستأنف المحادثات من اجل «إبعاد مبرر الحرب» واعادة الجولان الى سورية.

اولمرت يبدي نوعا من التردد والحذر من اجراء مفاوضات مع سورية والفلسطينيين، ولكن تفسيراته انه في الجانب الفلسطيني «لا يوجد شريك»، ولا توجد سلطة مسؤولة، لا تصمد في الحالة السورية. فالنظام السوري ليس نظاما وديا لاسرائيل، وهو مقرب لأشد أعداء اسرائيل. ومع ذلك، لا شك بأنه يسيطر ويحكم سورية ويحافظ بشدة على اتفاق فصل القوات في الجولان. ورغم التحالف الاستراتيجي الذي يقيمه الرئيس الأسد مع ايران، فانه لا يشارك الرئيس الايراني نجاد في دعوته لتدمير اسرائيل، بل يدعو الى التسوية معها. ان رفضا باتا لمقترحات السلام مع سورية، دون اجراء أي فحص أو محادثات معمقة فيها، يشير الى قلة المسؤولية ودعوة الى الحرب القادمة، وأن ثمن التسوية مع سورية، انسحابا من الجولان، معروف وصعب على الفهم الاسرائيلي.

ولكن اولمرت لم يفعل الحد الأدنى والضروري ـ على الأقل ـ لفحص دبلوماسي وإظهار المطالب الشرعية الاسرائيلية من سورية، لتسويات خاصة بالمياه والأمن والتطبيع، كما فعل ذلك خمسة رؤساء حكومات سابقين كانوا قد أجروا مفاوضات مع الرئيس الأسد الأب. إن سفر رئيس الوزراء القريب الى الولايات المتحدة سيكون فرصة جيدة لتغيير الاتجاه ومحاولة أخذ المبادرة، ومن الطبيعي أن يتم ذلك مع رئيس الادارة الامريكية، وأن يعلن شيئا جديدا من هناك.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/11/7

على اولمرت وبيرتس وحلوتس وكبار الضباط ان يغادروا مناصبهم بسبب الفشل في حرب لبنان

■ رئيس الوزراء كان محقا ـ من اجل التغيير ـ عندما قال ان هناك حاجة ملحة لتعلم دروس حرب لبنان الثانية. يتوجب معالجة هذه القضية من دون مضيعة للوقت ـ قال اولمرت. خزي تلك الحرب ألحق ضررا كبيرا بصورة اسرائيل في الشرق الاوسط كصاحبة قوة ردعية، حسن نصر الله يدعي أنه قد أحرز الانتصار على الجيش الاسرائيلي، والعالم العربي يصفق له.

حماس في غزة تستمد التشجيع من الاعتقاد بأن الصواريخ التي تطلقها على التجمعات الاسرائيلية قادرة على «تركيع اسرائيل»، وهي تعكف على تهريب الاسلحة من مصر الى غزة. الزعيم السوري بشار الأسد يبدأ في التحدث كرجل يرغب في المخاصمة، وتصريحاته قد تثير مطلب الحرب ضد اسرائيل، وعندها لن يتمكن من التحكم فيها في نهاية المطاف. التهديد الايراني يتزايد في كل يوم. لاول مرة منذ سنوات كثيرة يوجد لدى اسرائيل سبب للشعور بالقلق في مجال الدفاع عن نفسها.

ليس هذا بالوقت الملائم لحالة الفوضى في الجيش الاسرائيلي أو للتقارير التي تنشرها الصحافة حول النقاشات الجارية بين الضباط الكبار. على الجيش أن يكون مستعدا لسيناريوهات اسوأ من ذلك. يتوجب ترتيب الاوضاع في الجيش وبأسرع وقت ممكن.

ولكن رئيس الوزراء اخطأ عندما قرر تشكيل لجنة تحقيق حكومية وليس لجنة تحقيق رسمية مدعيا أن اللجنة الرسمية ستؤدي الى توسيع عملية التحقيق وتحول دون التوصل الى الاستخلاصات المطلوبة. اهود اولمرت لا يريد أن يفهم أن الهزة المطلوبة للمؤسسة العسكرية يجب أن تأتي من الأعلى نحو الأسفل وليس العكس. يتوجب بناء هيكلية جديدة من الأساس، ولكن تغيير البنية القائمة يجب أن يتم من الأعلى الى الأسفل.

لجنة التحقيق الرسمية وحدها هي التي ستقوم بالتحقيق في اخفاقات رئيس الوزراء ووزير الدفاع والوزراء المسؤولين عن الشؤون الأمنية إبان الحرب، وهذه العملية قد تقود الى اتخاذ الخطوات المطلوبة لاجراء الاصلاحات في الجيش. من الواضح أن الواجب يتطلب ايجاد بدائل لعدد من كبار الضباط، وأنه ستكون هناك حاجة الى تعيين رئيس هيئة اركان جديد.

الا ان القيادة السياسية الحالية، وعلى رأسها رئيس الوزراء ووزير الدفاع ـ اذا أخذنا اخفاقات الحرب ـ لا يملكون الصلاحية الاخلاقية لاصدار الأوامر بتنفيذ هذه التغييرات، وهم لا يفعلون ذلك في واقع الأمر. من الواضح أن عدم قيامهم بذلك يعبر عن شعورهم بصدد عدم قدرتهم وأهليتهم للمهمة. لذلك لم يتم تسريح أي ضابط كبير ايضا بمن فيهم اولئك الذين يتحملون مسؤولية الاهمال الاجرامي في سلاح البحرية، والذي أدى الى هجمة حرب الله الناجحة على سفينة الصواريخ قبالة السواحل اللبنانية.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع عمير بيرتس لا يتصرفان من منطلق الادراك لمسؤوليتهما عن عار الحرب، وطالما لم يستقيلا من منصبيهما، فلا يبدو أن تغييرا عميقا وهاما سيحدث في صفوف الجيش. هذا هو السبب الحقيقي للتباطؤ في إحداث التغييرات المطلوبة لتحسين وضع الجيش واعداده للمخاطر المحدقة، ونحن قد ندفع ثمنا باهظا لهذا التسويف والمماطلة.

تقصي الحقائق الذي يجري باشراف ضباط متقاعدين لن يصل الى جذور الفشل الاسرائيلي في الحرب الأخيرة، حتى وإن كان مثاليا من حيث نتائجه. لماذا لم يأخذ بيرتس واولمرت المسؤولية الملقاة على عاتقهما في الحفاظ على أمن السكان في الشمال؟ ولماذا لم يدركا أن سلاح الجو وحده لن ينجح في كبح الهجمات الصاروخية؟ ولماذا لم يدركا أن الانتصار والهزيمة في هذه الحرب سيُقاسان بقدرة اسرائيل أو عدم قدرتها على قمع هذه الهجمات وان ذلك سيتحقق فقط من خلال عملية واسعة النطاق للقوات البرية؟ لماذا لم يؤكد حلوتس هذه النقطة في لقاءاته معهما؟ وكيف استطاعا تحمل سقوط الصواريخ على اسرائيل طوال خمسة اسابيع من دون القيام بعملية ملائمة؟. على المسؤولين عن الفشل أن يغادروا. لا يتوجب الوثوق بقيامهم بتنفيذ التغييرات المطلوبة في الجيش. والأكثر من ذلك أنه لا يمكن إيلاؤهم الثقة في كل ما يتعلق بمصير اسرائيل في ظل المخاطر المتربصة بها.

موشيه آرنس
وزير دفاع سابق
(هآرتس) 2006/11/7

اليسار الاسرائيلي اصبح يمينا يحتقر القومية لصالح حقوق الفرد

■ كنت في الميدان مع خروج السبت، في مسيرة ذكرى رابين. وأصابني مرة اخرى الشعور بعدم الارتياح. ينبع عدم الارتياح هذا من حقيقة أنه يقوم فوق مظاهرات اليسار دائما في الميدان. ظل من الاحساس بالصدّيقية المتنكرة. وكأننا نحن، الأخيار والرائعين، طالبي السلام والعدل، ننظر بأسف الى الجماهير المتحمسة، وكأننا لم نأت للتغيير، بل لنُجيز فقط احساسنا بالعدل.

لم يكن يجب ان تكون هذه مظاهرة يسار، لأن مقتل رابين ليس شيئا حصل لليسار، انه شيء حصل لدولة اسرائيل. لكن اليسار الذي يرفع راية الحداد ـ من ميرتس حتى حداش ـ يواصل الايحاء بشيء من التنكر لاسرائيل، وشيء من الاحتقار للقومية اليهودية.

سُرت لأن ديفيد غروسمان عبر عن تأييد لا لبس فيه لدولة يهودية وديمقراطية، ولأنه أكد اليهودية. لكن الامور ناقضت الريح العامة التي هبت، والتي تهب دائما في هذه المظاهرات. لان القومية أصبحت عند ميرتس وما يقوم «الى اليسار منها» رمز الشر. في هذا اليسار أوجدوا ديمقراطية حقوق مواطن خاصة، وهو تصور يميني في الأساس ويلائم عالم السوق الحرة، وفيه أن التكافل، والوطنية، والتراث كأنها العدو. يستمد الاحساس بالعدل عند كثيرين داخل «هذا اليسار» من احتقار سائر الاسرائيليين، لا من العطف عليهم، ومن ادارة الظهر للاسرائيلية، لا من الرغبة في المشاركة فيها.

ليس عرضا ان هذا التنكر يكلف «اليسار» عدم التأييد العام. ليست هذه مسألة تكتيكية فقط، هذه مسألة جوهرية. يبدو لهذا «اليسار» على شاكلة ميرتس وصحيفة «هآرتس» ان السلام، والمساواة والديمقراطية، كلها متعلقة بالتنكر للقومية. الحقيقة معاكسة. بخلاف ما يقوله هذا اليسار لنفسه، القومية هي قوة رئيسية في مقاومة الاحتلال، لأن أكثر الاسرائيليين أدركوا ان الاحتلال يجرهم الى دولة ثنائية القومية. تعترف القومية بأن التقسيم القومي فقط لدولتين يستطيع أن يحل، أو ان يُقر الى الأقل، نزاعنا مع الفلسطينيين، ولهذا فان سلامة القومية، في الطرفين شرط للسلام، وليست عدوا له.

لن تكسب الديمقراطية ايضا من احتقار القومية. بخلاف التصور الذي يميز مصوتي ميرتس، القومية شرط لوجود الديمقراطية، وليست عدوا لها بالضرورة: كما ادرك أوائل الديمقراطيين المعاصرين، الثوريون في الولايات المتحدة وفي فرنسا. الديمقراطي الحقيقي وطني، والوطنية هي ما يُمكن توسيع حقوق التصويت، لأن الوطني يهمه مصير العامة الذين ينتسب اليهم، وسيفكر في العامة عندما يتقدم للتصويت.

وكذلك المساواة ايضا. بخلاف التفكير الليبرالي التبسيطي، الذي يسمي عندنا «يسارا»، المساواة ايضا متعلقة بالقومية، لأن القومية تشد الناس بخيوط التعاطف والمسؤولية المتبادلة، وتعزز دولة الرفاهة (التي تهتم بدورها بالأقليات ايضا).

يُفترض ان يكون اليسار الحقيقي سدا في وجه الفصل، والانشقاق، والفقر والفردانية. يجب ان يدافع عن العام والمشترك في وجه الخصخصة، بدل تضييق عالمه لحقوق الفرد فقط. لكن «اليسار» الذي جاء الى الميدان، في جزء منه على الأقل، يحتقر القومية، ويصوغ تصوره حول ليبرالية لا يوجد فيها سوى حقوق فردية. هل يذكر أحد ما أننا سمينا هذا التصور مرة باسمه الصحيح؟ أو أننا عرفنا مرة ان الصهاينة العامين، والحزب الليبرالي الذي ورثهم هم اليمين؟.

غادي طؤوف
كاتب يساري
(معاريف) 2006/11/7

مراقب الدولة في اسرائيل يحاول محاربة الفساد بسبل غير مقبولة والاعلام يحاول الدفاع عن الفاسدين في وجهه

■ تبين في نهاية الاسبوع، أننا عشنا في الفترة الأخيرة في خطأ تام. اسرائيل دولة كاملة، دولة كما يقول رئيس الحكومة، يطيب العيش فيها. تعمل اجهزة السلطة بلا شائبة تشوبها، والتعيينات الرفيعة تتم لاعتبارات مهنية فقط، واجهزة فرض القانون تعمل بلا خوف ولا نفاق، حتى ان رئيس الدولة هو شخصية يُعتز بها. ما الذي يُفسد الصورة مع كل ذلك؟ عدد من البعوضات المقلقة، ومراقب دولة صغير يشتهي الشهرة ويطارد الاعلام، وعدد من محققي الشرطة في الحاضر ومتقاعدون غير مهمين، وحفنة من الصحافيين الذين تأكلهم كراهية الذات. لا شيء حقا.

هنا في ملحق سبت صحيفة (معاريف) يصف محررها الرئيسي، أمنون دانكنر، المراقب لندنشتراوس وطائفة الصحافيين «الذين يلتصقون به»، كقطيع من الضباع التي تخطو نحو الضحية بتثاقل. اجل، السبيل الصحيحة هي قص جناحي المراقب، الذي يحاول بسبل غير تقليدية، باستعمال الأداة الوحيدة التي يملكها ـ ضوء الشمس الكاشف ـ ان يشفي مجتمعا من أمراض الفساد التي وصلت كل ركن. لا يغطي دانكنر على الفساد، لا سمح الله. انه يهتم في الحقيقة وبصدق بأن تتم التحقيقات والفحوص بمعيارية، وفقط في حالات احتمالات الادانة في المحكمة لا في موضوعات وهمية نزواتية للشرطة والنيابة العامة مصاصة الدماء. انه على حق في ذلك. ولكن عندما يوجد آخر الامر مراقب، يحاول بوسائل غير مقبولة حتى الآن محاربة الوباء الذي ينتشر مثل السرطان، تحظى لسبب ما بشرعية غير مفهومة من قبل المقربين، ألا ينبغي ان ندعه يقوم بعمله؟.

اقلب صفحة لتصل الى مقالة بن درور يميني، الذي يخرج للاسبوع الثاني على التوالي للدفاع عن المحقق معهم البائسين. في الاسبوع الماضي دعا الى وقف التحقيقات مع رئيس حكومة يتولى عمله، لاخلاء رأسه لعلاج التهديد الايراني (الذي يبدو أنه تم علاجه جيدا في هذه الاثناء مع إدخال ليبرمان الى الحكومة..) وفي هذا الاسبوع يدعو الرئيس الى ان يعلمنا جميعا درسا في فضل البراءة، وأن يواصل توليه عمله. لسبب ما لا يوجد تعبير في المقالة عن الفرق الجوهري بين فضل البراءة، الذي يتمتع به الرئيس ككل مواطن آخر، وبين حامله في ولاية تمثيلية ورمزية، وهو حق مدخر لمن يستطيع أن يكون رمزا في الحقيقة.

ضُم الى ذلك المقابلة الوحيدة المؤثرة، التي تمتد على الصفحتين الرئيسيتين للصحيفة المنافسة «يديعوت احرونوت»، مع زوجة الرئيس، التي تكشف مع كل ذلك عن انها تصدقه وتحبه من أعماق قلبها. ولكن عندما يمر التأثر نبقى مع علامات سؤال غير قليلة. في الحقيقة ان الاعلام وعضو الكنيست سيلي يحيموفيتش حاكموا، وأثموا، وعلى حسب الشائعات أعدموا الرئيس قصاب. وهي تستحق لذلك إكراما مريبا جدا. ولكن ما الصلة بين السلوك الحقير للاعلام وكرامة بيت الرئاسة الاسرائيلية؟ هل يظل الرئيس في عمله عقابا على حماسة الاعلام التي لا تحتمل؟!.

يرى كلمان ليفسكند ايضا إهانة للذكاء في الملف الذي خيط، في زعمه لقائد الشرطة المتقاعد يعقوب بروفسكي. يبدو أننا نسينا سبل تصرف عائلة شارون وفريق المزرعة. كان هذا منذ زمن في الحقيقة. ومنذ ذلك الحين أصبحت دولتنا وخاصة جهاز حكمها، واسطة العقد وتاج الجمال. الحمد لله، لدينا دولةَ رائعة.

ميخائيل توخفيد
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/11/7

مئة ألف شخص شاركوا في مسيرة بميدانه بكوا عملية السلام التي تحولت الى شتيمة

اغتيال رابين قطع مجرى العملية السلمية التي بدأها وأوصلنا الى الحضيض الذي نغرق فيه اليوم

■ أجل، هذه كانت مظاهرة سياسية، المئة ألف شخص الذين جاؤوا الى ميدان رابين في تل ابيب في يوم السبت الماضي بكوا رابين الانسان، ومعه ايضا عملية السلام التي تحولت في السنوات الأخيرة الى عبارة سلبية أقرب الى الشتيمة. من الممكن التحدث عندنا عن فك الارتباط والانطواء، ولكن ليس عن السلام. من الممكن التحدث عن الأسوار والفصل ـ ولكن ليس عن المفاوضات اللائقة المحترمة مع الطرف الآخر من اجل الوصول الى الهدوء والطمأنينة في هذه البلاد العاصفة.

منظمو المظاهرة ادعوا أنها «غير سياسية»، إلا أنهم مخطئون في اعتقادهم. اسحق رابين قتل بسبب خطة سياسية، خطة اوسلو، وكل اجتماع على ذكراه هو اجتماع وحشد سياسي لأنصار السلام ولن يحاولون انقاذ شعب اسرائيل من التدهور المتواصل نحو حرب جديدة وضحايا جدد.

كان هناك ايضا من حاولوا انقاذ شعب اسرائيل من تدهور جديد نحو حرب اخرى وسقوط المزيد من الضحايا.

كان هناك من حاولوا تصغير قدر المظاهرة، هم قالوا أن عددا قليلا من الاشخاص سيأتون (فقد مر على الحادث 11 عاما)، وحتى اذا جاؤوا، فسيكون ذلك فقط من اجل سماع غنيات طيب وأفيف غيفن. ولكن عشرات الآلاف، بمن فيهم عدد كبير من الشبان، وقفوا صامتين وأصغوا لكل كلمة في خطاب ديفيد غروسمان الطويل والذي تقشعر لهول كلماته الأبدان. غروسمان قام ببسط خطة عمل كاملة: نعم للتوجه للشعب الفلسطيني، ونعم للاستجابة لرسائل السلام المنطلقة من بشار الأسد.

هناك كثيرون يقومون بسهولة مذهلة برفض عملية اوسلو كلها. وهم ينعتون المبادرين اليها بـ «مجرمي اوسلو» ويقولون ان الاتفاق كان سينفجر والمواجهة الفلسطينية كانت ستحدث حتى لو لم يُقتل رابين ـ لأن الفلسطينيين يريدون شيئا واحدا فقط: إلقاءنا في البحر. لذلك كُتب علينا أن نموت على حد السيف وأن نسقط على أسنة الرماح، وليس لنا أي شريك هناك.

رابين آمن بشيء آخر مخالف لذلك. هو جاء الى الساحة التي أُطلق عليها اسمه لاحقا، في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، مع مخاوف كبيرة. المعارضون للاتفاق لاحقوه الى كل مكان يتوجه اليه وتلفظوا ضده بكلمات تحريضية سامة، ولم يتركوا له مجالا للراحة حتى في ايام الجمعة حيث كانوا يتظاهرون قبالة منزله الخاص في رمات أفيف، والجمهور العريض الساكت صمت وتركه هو والشارع في أيديهم، لذلك خشي رابين من أن يكون الميدان فارغا، لذلك لمعت عيناه وقلبه عندما شاهد الجموع المحتشدة وهي تلوح بالرايات وتشجعه بكل حماسة.

ممثلو الاغلبية الصامتة عبروا عن ثقتهم باتفاق اوسلو، ورابين كان سعيدا وتلقى تعزيزا وقوة دافعة لمواصلة العملية بكل قوتها ـ وهذا ما كان ليفعله.

في الرابع من أيار (مايو) 1994 وقع رابين في القاهرة (مع ياسر عرفات) على الاتفاق الذي يحدد جدولا زمنيا للتسوية الدائمة مع الفلسطينيين، وعلى أن تبدأ المفاوضات حول تلك التسوية في الرابع من أيار (مايو) 1996 لتنتهي وفق المخطط في الرابع من أيار (مايو) 1999.

وبالفعل، تم في الرابع من أيار (مايو) 1996 افتتاح المفاوضات عندما كان شمعون بيريس على رأس الحكومة.

بعد ذلك قبل عرفات على نفسه تولي البنية التحتية للارهاب بقبضة قوية. هذه كانت «ألتلينا» الفلسطينية. عرفات اخذ في التصدي لحماس بكل قوة واعتقل وقتل وقمع نشطاءها. أتباعه، برئاسة محمد دحلان، قاموا حتى بحلاقة ذقون بعض أئمة المساجد كاشارة للاهانة والتحقير. حكم عرفات كان أقوى من أي وقت مضى، وحماس والارهاب كانا أضعف من أي وقت مضى. هذه كانت فرصة نادرة لمواصلة العملية ـ إلا أن بيريس خسر في الانتخابات وجاء بنيامين نتنياهو مكانه.

هدف نتنياهو كان واضحا: تبديد عملية السلام وقد أتقن القيام بذلك. في ايلول (سبتمبر) 1996 قام بفتح نفق المبكى في القدس (بنصيحة اولمرت) وبذلك أشعل الاثنان القدس والمناطق من جديد. نتنياهو ابتدع شعار «اذا أعطوا أخذوا»، حتى يتسبب في الشلل الكامل للعملية. هو رفض عملية «النبضات» ومواصلة الانسحابات وقام بتسريع عملية البناء في المستوطنات وبنى مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس، وفي شرقي المدينة ولم يسمح بالمرّ الآمن بين غزة والضفة، ولم يقم باطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. وبذلك قام بتفجير عملية اوسلو كما أراد. في الرابع من أيار (مايو) 1999 لم يحدث أي شيء. التسوية الدائمة المزمعة وفق خطة رابين كانت أبعد من أي وقت مضى، والانتفاضة الثانية بدأت تقترب من الأبواب.

لو لم يقتل رابين لتواصلت عملية اوسلو، ولتم توقيع التسوية الدائمة. ولكنا اليوم في عالم مختلف تماما توجه اغلبية الجهود فيه من اجل المجتمع والاقتصاد وليس لزيادة ميزانية الدفاع والأمن. رابين أدرك أن الوقت لا يسير في صالحنا، وان المجتمع الاسرائيلي مريض، وأنه بحاجة لبلسم السلام حتى يتفرغ لمداواة جراحه.

نحميا شترسلر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/7

الاغلبية الاسرائيلية اليهودية متشائمة من الوضع السائد في المنطقة

مقياس السلام لشهر تشرين الاول 2006: لا لاعادة الجولان حتى لو تسبب ذلك بالحرب

■ اغلبية كبيرة من الجمهور اليهودي تُقدر ان السلام لن يحدث في السنوات القادمة بين اسرائيل والعرب. هذا تشاؤم لم يولد، كما تشير المعطيات مؤخرا، وانما بدأ يتبلور منذ ست سنوات إثر فشل قمة كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية. عندما نقوم بالتعمق في أسس الاعتقاد باحتمالات التوصل الى السلام بصورة محددة ـ مع سورية والسلطة الفلسطينية ـ نحصل على صورة مشابهة، وإن كان التشاؤم بصدد سورية أكثر عمقا.

عدم الايمان بامكانية التوصل الى سلام والتصلب في هذه القضية قائمان بسبب اعتقاد الاغلبية بأن وضع الأمن الوطني اليوم اسوأ مما كان عليه قبل سنة. على خلفية هذه المشاعر قد يكون من الممكن فهم عدم الايمان الجارف الذي تبين لنا من الاستطلاع في قدرة وزير الدفاع ورئيس الوزراء على قيادة السياسة الأمنية الاسرائيلية، كما أن الاستطلاع يشير الى أن عدد الراضين من ضم افيغدور ليبرمان للحكومة كوزير مسؤول عن التهديد الاستراتيجي، يزيد بوضوح على عدد غير الراضين من هذه الخطوة، وأن نسبة من يعتقدون أن ضمه سيعزز الأمن القومي تفوق بدرجة ملموسة نسبة من يعتقدون أن هذا الانضمام سيضعفه.

الخوف بصدد وضع الأمن القومي والأمن الشخصي يُفسر حقيقة أن الاغلبية تعتقد أنه من الواجب أن تأخذ القيادة الاسرائيلية في الحسبان خلال عمليات الجيش في غزة احتمالية المس المحتمل بالسكان، ولكن ليس كقيمة عليا، وأقلية لا بأس بها ايضا تعتقد أن على القيادة ألا تكترث لذلك اطلاقا.

على سؤال «هل تعتقد ان السلام بين اسرائيل والعرب في الشرق الاوسط سيحدث في السنوات القريبة؟»، ردت أقلية نسبتها 17 في المئة قائلة انها على ثقة أن هذا السلام سيحدث، بينما قال 68 في المئة انه لن يكون. السؤال المطلوب هو ان كان هذا التشاؤم الواسع نابعا بالأساس من التطورات السياسية والأمنية في الآونة الأخيرة (صعود حماس للحكم، اطلاق صواريخ القسام المتواصل وحرب لبنان) أم أن هذا التشاؤم كان موجودا أصلا.

وفقا لمعطيات استطلاعات السلام في العقد الأخير يتبين أن نسبة من يعتقدون بأن السلام مع العالم العربي غير وارد كانت حتى آخر التسعينيات أقل من 40 في المئة، وفي تشرين الاول (اكتوبر) 1999، أي قبل سبع سنوات بالضبط، كانت 37 في المئة، ولكن بعد سنة بالضبط في تشرين الاول (اكتوبر) 2000، ارتفع عدد من لا يعتقدون بأن السلام وارد في الجمهور (62 في المئة) تعتقد انهم لم يكونوا ليغيروا رأيهم، بينما قال 34 في المئة أن مثل هذا النداء كان سيعزز تأييدهم لصيغة السلام مقابل الارض.

الاغلبية الاسرائيلية في الحسبان خلال عمليات الجيش في غزة احتمالية المس المحتمل بالسكان، ولكن ليس كقيمة عليا، وأقلية لا بأس بها ايضا تعتقد أن على القيادة ألا تكترث لذلك اطلاقا.

على سؤال «هل تعتقد ان السلام بين اسرائيل والعرب في الشرق الاوسط سيحدث في السنوات القريبة؟»، ردت أقلية نسبتها 17 في المئة قائلة انها على ثقة أن هذا السلام سيحدث، بينما قال 68 في المئة انه لن يكون. السؤال المطلوب هو ان كان هذا التشاؤم الواسع نابعا بالأساس من التطورات السياسية والأمنية في الآونة الأخيرة (صعود حماس للحكم، اطلاق صواريخ القسام المتواصل وحرب لبنان) أم أن هذا التشاؤم كان موجودا أصلا.

وفقا لمعطيات استطلاعات السلام في العقد الأخير يتبين أن نسبة من يعتقدون بأن السلام مع العالم العربي غير وارد كانت حتى آخر التسعينيات أقل من 40 في المئة، وفي تشرين الاول (اكتوبر) 1999، أي قبل سبع سنوات بالضبط، كانت 37 في المئة، ولكن بعد سنة بالضبط في تشرين الاول (اكتوبر) 2000، ارتفع عدد من لا يعتقدون بأن السلام وارد في الجمهور (62 في المئة) تعتقد انهم لم يكونوا ليغيروا رأيهم، بينما قال 34 في المئة أن مثل هذا النداء كان سيعزز تأييدهم لصيغة السلام مقابل الارض.

أما بالنسبة لسؤال ماذا سيحدث اذا لم تتوصل اسرائيل وسورية الى اتفاق سلام فيتبين ان 40 في المئة يعتقدون بأن الوضع الحالي سيتواصل لسنوات طويلة، بينما قال 51 في المئة ان الحرب ستندلع بين الدولتين إن عاجلا أو آجلا. أي أن الجمهور اليهودي راسخ في معارضته لصيغة السلام الكامل مع سورية مقابل الانسحاب الكامل من الهضبة حتى في ظل احتمالية نشوب الحرب بين الدولتين.

التصلب في موقف الجمهور بصدد سورية قائم رغم، وربما بسبب، الاعتقاد السائد بأن تدهورا قد طرأ على وضع الأمن القومي على ما يبدو إثر صعود حماس للحكم واطلاق صواريخ القسام المتواصل ونتائج حرب لبنان. 57 في المئة يعتقدون أن تدهورا قد طرأ على وضع الأمن القومي بالمقارنة مع الوضع السائد قبل سنة، 29 في المئة قالوا ان تغيرا لم يطرأ على هذا الوضع، بينما قال 10,5 في المئة أنه قد أصبح أفضل (3,5 في المئة لا يعرفون). أما بالنسبة للأمن الشخصي فقد كانت النتائج : 47 في المئة ـ لم يطرأ تغيير، 40 في المئة ـ قالوا ان الوضع قد تدهور، 10,5 في المئة ـ قالوا ان الوضع أصبح أفضل.

على خلفية هذه المشاعر قد يصبح من الممكن توضيح عدم الثقة الجارف في قدرة اولمرت وبيرتس على قيادة السياسة الأمنية لاسرائيل. وردا على سؤال: على من الوزراء التالية أسماؤهم يمكنك أن تعتمد أكثر من غيره في قيادة عملية بلورة السياسة الأمنية الاسرائيلية: 2 في المئة قالوا انه بيرتس، 6 في المئة اولمرت، وزير الأمن الداخلي آفي ديختر ووزيرة الخارجية تسيبي لفني والوزير الجديد ليبرمان حصلوا على 17 في المئة لكل واحد منهم، وفي المقابل قال 31 في المئة من الجمهور انه ليس من الممكن الاعتماد على أي واحد من الوزراء الواردة اسماؤهم في القائمة.

أخيرا يبدو أن الأجواء العامة من التشاؤم المصحوب بالشعور بانعدام الأمن قد توضح ايضا موقف الجمهور اليهودي من عملية الجيش الاسرائيلي المستمرة في القطاع. 21 في المئة من المستطلعين اليهود قالوا ان على الجيش أن يأخذ في الحسبان امكانية المس بالمواطنين الفلسطينيين بدرجة عليا، 46 في المئة قالوا ان عليه أن يأخذها بالحسبان ولكن ليس بدرجة عليا، بينما قال 29 في المئة ان على الجيش أن لا يأخذ ذلك في الحسبان بالمرة (4 في المئة كانوا بلا رأي).

مقاييس السلام لشهر تشرين الاول (اكتوبر) كانت:

مقياس اوسلو: العينة الشمولية 36,9 نقطة، أما العينة اليهودية ـ 33 نقطة. مقياس سورية العينة الشمولية ـ 34,9 نقطة، العينة اليهودية ـ 29,3 نقطة.

افرايم ياعر وآخرون
(هآرتس) 2006/11/7

تقرير: ربع الفلسطينيات ضحايا لعنف في العائلة

■ ان 23 في المئة من الفلسطينيات ضحايا العنف الجسماني في العائلة، تعاني 61,7 في المئة من النساء عنفا نفسيا، و10,5 في المئة هن ضحايا الاعتداء الجنسي من قبل أزواجهن.

هذه معطيات استطلاع في المكتب الفلسطيني المركزي للاحصاء من كانون الثاني (يناير) 2006 أُجري على 4212 عائلة في الضفة والقطاع.

تقتبس المعطيات في تقرير المنظمة الامريكية لحقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش)، الذي نشر امس، وموضوعه العنف بالنساء والبنات، في مناطق الضفة والقطاع.

من اجل المقارنة، في سنة 2004، التي أُجري فيها الاستطلاع، قُدم الى مركز مساعدة المتضررات من الاعتداء الجنسي في اسرائيل 33 ألف توجه، هي نحو 1 في المئة من النساء كلهن.

يظهر من الاستطلاع ان 1,2 في المئة فقط من ضحايا الاعتداء في العائلة قدمن شكاوى في الشرطة ـ وهو معطى يُبين صعوبة الحصول على معطيات عن الظاهرة. على حسب استطلاع آخر للمكتب، 51,4 في المئة من الأمهات على قناعة بأن أحد أبنائهن على الأقل يتعرض للعنف، و9,3 في المئة على قناعة بأن العنف من قبل ابن العائلة.

في 2004 وجد استطلاع ان 80 في المئة من البنات تعرضن للعنف في العائلة. السلطات الفلسطينية مستعدة للاعتراف وأكثر بظاهرة العنف بالنساء والبنات في العائلة، في الأساس، لكنها تواصل الكشف عن عجز في علاج قانوني ومؤسساتي للظاهرة ومقاضاة المعتدين. يوجد فرق كبير بين المعلومات عن اغتصاب النساء (خارج البيت) ومحاكمة المتهمين. في 2004 كانت حالة واحدة فقط لمحاكمة مغتصب في غزة. الفروق، مثل الشهادات على زيادة العنف بالنساء على خلفية الهجومات الاسرائيلية في الانتفاضة ـ هي التي دفعت (هيومن رايتس ووتش) الى تأليف تقرير من 100 صفحة، وفي نهايته توصيات للسلطات.

التقرير، الذي ألفوه امتد سنة، واعتمد على ابحاث، ونشرات واعمال ميدانية لمنظمات فلسطينية، هي في الأساس منظمات نسوية ومراكز مساعدة للنساء: مركز النساء للمساعدة والاستشارة القانونية، «المرأة الفلسطينية العاملة» ـ جمعية للتطوير، أو مركز تعزيز المرأة في مركز الصحة النفسية في غزة. ابتدأت أكثر المنظمات تعمل قبل اقامة السلطة في 1994. منذ ذلك الحين نصبنا لأنفسهن هدف زيادة الوعي الاجتماعي لخطر الظاهرة والتأثير في سن القوانين. يُذكر في التقرير أنه في حالات غير قليلة تعرض نشاط المنظمات هذه، في اثناء عملها، الى تهديدات واعتداءات جسمانية ولفظية.

يجد التقرير عائقين رئيسيين في الدفاع عن النساء والبنات في وجه العنف: القوانين التمييزية وانعدام سياسة منع العنف، ومساعدة الضحايا والمحاكمة. ما زالت مسودات القانونين ذوي الصلة بمكافحة العنف بالنساء، قانون العقوبات وقانون الاحوال الشخصية، لم تجر عليهما جميع اجراءات التصويت. وعلى ذلك يُستعمل في المناطق القانون المصري (في غزة)، والقانون الاردني (في الضفة). هذه القوانين، كما يلخص التقرير، كثيرة التجاوز عن الرجال المعتدين. تفضل النساء ألا يشتكين أزواجهن المعتدين لئلا يتطلقن منهم، وهن على علم بأنه بحسب القانون يفقدن حضانة أبنائهن في سن البلوغ.

يُميز القانون الجنائي بين المرأة ضحية الاعتداء، التي وُجدت عذراء، وبين امرأة ليست عذراء، فهو يخفف عن المعتدين (من قتلوا قريبة عائلة مثلا) ممن ضحيتهم ليست عذراء ويُمكّن السلطات من فرض فحص العذرية